عِللُ التّسْمِيَةِ
فِيْ المُصْطلحِ النّحْويّ
شَرْحُ المفَصّلِ لإبنِ يعِيْشْ أنمُوذَجًا

Defects of Terming the Syntactic Discourse in Explicating Ibn Ye`aesh as a Nonpareil

م.د. خالد حَوَيِّر الشّمْس

جامعة ذي قار . كلية الاداب

قسم اللغة العربية

Lucturer Dr. Khalid H. AL-Shams

Department of Arabic

College Arts . University of Thiqar

ملخص البحث

تتأتى أهمية الدراسة للمصطلحات بصورة عامة كونها مفاتيح العلوم، ومن الضرورات في فهمها، فعلى الوعي بمصطلح الفاعل مثلا يتوقف فهم الفاعل وما يتعلق به.

وقد درجت الدراسات النحوية الحديثة وحتى المؤلفات القديمة على دراسة المصطلح النحوي دراسة عابرة من زوايا عدة إلاأَنَّها لم تعن بسبب التسمية، ولم تتناوله بدرس مستقل اللهم إلا إشارات تناثرت في طيات كتبهم، لذا عزمت على بحث تسمية تلك المصطلحات وتأصيلها.

ومن الأسباب الداعية على الدراسة أيضا أهميته وعدم وضوح الرؤية من لدن النحاة بصورة مباشرة، ناهيك عن عدم نوال الدراسات الأكاديمية لعلة التسمية لاسيما في الدراسات النحوية التي بحثت العلل وما يتعلق بها؛ لذا رغبت أن أنوه بها بدراسة مدونة أحد رموز النحو العربي وأساطينه وهو ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه على المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فوجدته قد التزم منهجا لذلك التعليل، وله طرائق في توليد المصطلح النحوي من قبيل: التوليد الصوتي أي محاكاة الصوت، مثل حروف القلقلة، فسميت بسبب ذلك الصوت. ومنه التوليد النحوي مثل إضافة رتبة إلى أخرى كما في الظرف المبهم. أو التوليد الدلالي أيْ النقل المجازي كما في مصطلح البناء.

وبعد ذلك وقفت على تسجيل أنواع العلل في التسمية، فكانت ثمة بواعث عددها أكثر من خمسة عشر منها: اللغة: كما في مصطلح الإعراب، والوظيفة كما في همزة الوصل، والشكل النحوي كما في الجمع السالم، والدلالة كما في الفعل الناقص، والصوت كما في الحروف الأسلية بسبب مخرجها، وصفة المصطلح كما في الحال المنتقلة، والسياق كما في بدل الغلط، والعلة المنطقية كما في التعدي واللزوم، وبحسب ما يدخل عليه كما في اللام الموطئة للقسم، والمشابهة كما في أسم الفاعل، والفرق كما في اسم كان، وطبيعة الأسلوب كما في العرض والتحضيض، والأداء كما في أفعال القلوب، والعلة البيلوجية كما في الإطباق، وأخيرا علة الأصل كما في المفعول معه.

ABSTRACT

The importance of studying the terms lies in the fact that it is considered as a key to other sciences; the syntactic research papers give little shrifts to such an angle; they miss the process of terming, that is why, the study focuses upon the acts of derivation and reviews the types of defects; language, semantics, context, stylistics and originality.

ديباجة البحث

الحمد لله رب العالمين ...

إنه ليطول الكلام عن عالم المصطلح، مع امتداد مساحته المتجذرة بتجذر العلوم وتفرعها، ولو اقتصرنا على النحو العربي، وأجَلنا النظر فيه،سنجد المصطلح النحوي هو النحو كلّه، فلو قلنا الفاعل، فقد قادنا العنوان إلى الفاعل بأحكامه، وأنواعه وما يتعلق به. عنى به النحويون كل عناية، لا سيَّما بعد العصور التي تلت سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلا أنَّهم لم يؤلفوا فيه كثيراً عدا كتب الحدود المتأخرة، وإنما حاولوا التفتيش عنه، والتأصيل لتسميته.

والمفصل الأخير -تأصيل التسمية-، الوا منه بصورة متفرقة في بطون كتبهم النحوية، وهذا ما يدعو إلى وصف ما أبداه النحويون من جهد في هذا المضمار؛ لأنَّ إشاراتهم كانت عابرة، فلم تعن بسبب التسمية، ولم تتناوله بدرس مستقل اللهم إلا إشارات تناثرت في طيات كتبهم، لذا عزمت على بحث تسمية تلك المصطلحات وتأصيلها ومن الأسباب الداعية إلى الدراسة أيضا أهميته، وعدم وضوح الرؤية من لدن النحاة بصورة مباشرة، اهيك عن عدم،وال الدراسات الأكاديمية لعلة التسمية لاسيما في الدراسات النحوية التي بحثت العلل وما يتعلق بها. وإن درَسنا ذلك بصورته المتسعة لاحتاج إلى وقت أكبر وأوسع، فآثرت شرح المفصل لابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) ليكون عماد البحث؛ بغية تأشير الظاهرة الحيوية في الدرس النحوي. وجدت ابن يعيش يفكر في وضع تأصيل لما يقارب ١١٠ من مصطلحات النحو مع بعض المصطلحات الصوتية التي لم أبعدها من دائرة البحث لتداخل عِلَمي

الصوت، والنحو عند القدماء. فانبعث المنهج الوصفي في البحث، مقروناً بالتاريخي حينما أرجعت الأمور إلى النحويين الذين سبقوا ابن يعيش قدر الطاقة.

وما بودي ذكره أني ألتزمتُ معيار الانتقائية في دراسة المصطلحات بعد تقسيمها، وتبويبها تحت أنواع العلل، مثلاً انضوى تحت العلة اللغوية خمسة وعشرون مصطلحاً، فوقفت على مصطلح واحد وتركت البواقي. وأشهد باتساع رقعة البحث وعينة دراسته (شرح المفصل). وتذوقت تقسيم البحث على فقرات بعيداً عن الأبواب أو الفصول أو المباحث، فكان ترتيب محاوره على النحو الآتي:

١. منهج ابن يعيش في التسمية.
٢. المصطلح والدلالة.
٣. طرائق توليد المصطلح النحوي.
٤. أنواع التسمية في المصطلح.
٥. أنواع العلل في تسمية المصطلح النحوي.

منهج ابن يعيش في تعليل التسمية وتأصيلها

لتتم الإحاطة بموقف ابن يعيش في تعليله وتأصيله لتسمية المصطلح النحوي، كان لزاماً عليَّ تحديد جزء من رسوم منهجه في التعليل، إذ لكل عمل خريطة خاصة. فقد اعتنى بالحد النحوي، شأوه شأو النحويين، وكذلك بتعليل التسمية، لكن بوضوح أكثر حتى أن الدكتور عبد الإله،بهان يقول: «وحل محل الحد عند الزمخشري في مواضع تعليل للتسمية، فأتى الشارح وأعاد صياغة ذلك التعليل على،حو أوضح مما كان»[1].

اشتمل منهجه على جزئيات عدة، منها: أنه يحد المصطلح ثم يتكلم على العلة، ضمن الحد، ومنه ما، راه في (الحال)، إذ يقول: «أعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك، حو: جاء زيد ضاحكاً... وإنما يسمى حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تَطاولَ الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأتِ من الأفعال إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل»[٢].

من النص المتعلق بالحال يُلحظ أنه صرح بلفظة (سمي)، بينما في موضع آخر لا يصرح بها، أو بما يقرب منها، بل يستشف ذلك من،صه، كما في تسمية (الحال المنتقلة): «الحال على ضربين، فالضرب الأول ما كان منتقلاً كقولك: جاء زيد راكباً، فراكباً حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة، إنما هي صفة لهُ في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها»[٣]. إذ يتوصل القارئ لرصد علة تسميتها بالمنتقلة، بسبب الانتقال من حال إلى حال.

عطفاً على ذلك يَقْدُم ابن يعيش على بعض المصطلحات ويعللها ليسد ما تركه الزمخشري من فراغ في هذا الشأن -أي تأصيل التسمية- كما في (الاستثناء)، إذ أغفله الزمخشري من دونه علة[٤]، يقول فيه ابن يعيش: «أعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة»[٥]. ولأن لمدرستي الكوفة والبصرة أثراً في النحو عامة والمصطلح خاصة وقد ظهر لكل منهما مصطلح خاص به في المفهوم الواحد، فكان من معالم منهج ابن يعيش الأُخر أنه يذكر مصطلحات البيئتين النحويتين ثم يعللها، فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين، إذ يقول: «وقيل له،سق لمساواته الأول في الأعراب

يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف»[٦]. ثم قال في موضع آخر: «فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه يسمى نسقاً، فهو من التوابع»[٧].

أما عن مصطلح البصريين فقد فصَّل القول في تسميته بقوله: «فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أمَلْته إليه، يقال عطف فلان على فلان... وسمِّي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مثنى إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه»[٨]. ومما يتعلق بمنهجه، أنْ يأتي على ذكر المرادفات للمصطلح الواحد، ثم يأخذ بعلة المصطلح الأساس، ومن ذلك ما جاء في (التمييز) إذ قال: «أعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً، فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً»[٩]. في حين آخر يورد المصطلح ويذكر مرادفه، أو ما يستعمل قباله في البيئة النحوية الأخرى من دون أن يعرج على تعليل التسمية، وهذا ما جاء في المضمر والمكنى وأنهما من قبيل الأسماء المترادفة.

مال ابن يعيش لتأصيل التسمية للمصطلح الذي اختاره النحويون، ومنهم سيبويه في مصطلح (الحشو) مرادفاً للصلة، فيقول: «فأما تسمية سيبويه لها حشواً فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتمم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بني فلان أي من أتباعهم وليس من صميمهم»[١٠]. ومما يحسب لمنهجه أنه يلج بصورة مباشرة إلى إيضاح التسمية عكس الزمخشري حينما يقف عليها آخر النص ومنه في الغايات إذ يقول: «إنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء وهذه الظروف»[١١].

أما الشيء المهم تسجيله، فهو أنه لمْ يخرج عن تعليلات الزمخشري في أغلب الأحيان -وقد علمنا مسبقاً أنه يتزيد أحياناً- ومثاله في المصطلح نفسه -الغايات- إذ يقول الزمخشري: «منها الغايات وهي قبل وبعد وفوق... وأصله أن ينطق بهن مضافات فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن صُرن حدوداً ينتهي عندها فلذلك سُمِّين غايات»[١٢]. ومن زياداته على نص الزمخشري في التأصيل ما جاء في (جمع الصحيح السالم)، إذ أورد الزمخشري علة واحدة، فقال: «وهو على ضربين ما صح فيه واحده وما كسر فيه، فالأول ما آخره واو وياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة»[١٣].

وأضاف ابن يعيش مرادفات لهذا المصطلح وعلل تسميتها، ومنها (جمع على هجائين) إذ يقول: «فجمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغيير... ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير ويقال: جمع على حد التثنية لسلامة صوره كما كان المثنى كذلك، وربما قالوا جمع على هجائين لأنه يكون مرة بالواو والنون ومرة بالياء والنون»[١٤]. يظهر أن ابن يعيش توسع في إضفاء تعليلاته على المصطلحات، ألاّ أنه في بعض الأحيان يذكر بعض المصطلحات من دون تعليل كما في مصطلح (الحرف)[١٥]. ومن محاور منهجه التي تعقبتها أنه يفترض سؤالاً، ثم يجيب عليه، كما في تسمية الفعل حيث يقول: «فإن قيل ولِمَ لقب هذا النوع فعلاً، وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال الله تعالى، قيل: إنما لقب هذا القبيل من الكلمة بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف وخُصَ بهذا اللقب لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دلّ عليه»[١٦].

سار ابن يعيش على هذه الشاكلة في تعليل التسمية للمصطلح النحوي، مع أنه اتخذ طرائق لم تشكل ظاهرة في المنهج ارتأيت أن أرغب عنها، ليتأكد لدينا اختلافه

عن النحويين، إذ أكثرهم يجدون المصطلح ثم يعرجون على تسميته وهذا منه في (الحرف)[١٧]. إذ إنهم في الغالب ينطلقون إلى المعنى المعجمي ثم يبدأون باختيار العلة[١٨].

المصطلح والدلالة

لا بد من الإشارة إلى أن أنواع الدلالة كثيرة، فهي الحقيقية، والمجازية، والسياقية وغيرها، ألا أني بحدود ما وقفت عليه فقط، هي الحقيقية والمجازية، ثم إني حاكيت بهذا التقسيم الدكتور رياض عثمان في كتابه (المصطلح النحوي وأصل الدلالة).

أولاً: المصطلح والدلالة الحقيقية

مفهوم الدلالة الحقيقية، ينطبق على دلالة اللفظ بالوضع[١٩]. أو بتعبير آخر الدلالة المعجمية، وبدهي أن التواصل النحوي ينطلق من التعبير عن اللغة باللغة، فالنحويون قديماً أطلقوا على المصطلحات المسميات اللغوية المتعددة، في طريق اللغة[٢٠]. وبذا خرج مفهوم يسمى (المفهوم الاصطلاحي)، ومعناه كما قيل «إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»[٢١]. وتوزعت الدلالة الحقيقية في المصطلح على أشكال عدة عند ابن يعيش:

أ: باعتبار الأصل اللغوي: أي مطابقة المعنى اللغوي الحقيقي للمعنى النحوي، فثمة مصطلح ناضج دال، ومنه مصطلح (المثنى)، قال ابن يعيش: «أعلم أن التثنية ضم اسم إلى اسم مثله واشتقاقها من ثني يثني إذا عطف يقال ثنى العدد إذا عطفه عليه فكأن الثاني معطوف»[٢٢]. فسر بالاشتقاق اللغوي أصل التسمية للمصطلح النحوي، وبصورة مطابقة للمعجم العربي[٢٣]، إذ دلت فيه على معنى ما يعاد مرتين،

وهذا ما جسده في التطبيق ابن يعيش (فإذا قلت قام الزيدان، فأصله زيد وزيد). وأمثلة الدلالة الحقيقية باعتبار الأصل اللغوي عند ابن يعيش عدة، منها: الجمع، والمعرفة، والمضارع، والمتعدي عزفت عنها رغبة في الاختصار[٢٤].

ب: **باعتبار نوع الحروف**: إنّ نوع الحرف وطبيعته هو الذي فرض على النحوي مصطلحاً يتسق مع مفهوم،حوي، عند الإجراء أو المعالجة النحوية، ومنه ألف التأنيث المقصورة والممدودة، قال ابن يعيش: «وألف التأنيث على ضربين مقصورة وممدودة، ومعنى قولنا مقصورة أن تكون مفردة ليس معها ألف أخرى، فتمد إنما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف، فلا يدخلها شيء من الإعراب»[٢٥]. إذاً انفراد الألف وقصرها على نفسها من دون ألف أخرى هو الذي جعل النحويين يختارون مصطلح مقصورة. وعكس المقصورة الألف الممدودة، وما يفسرها هو،ص المقصورة، إذ الألف عنده هذه معها ألف أخرى، فمدت الثانية وقلبت همزة لوقوعها طرفاً نحو: صحراء، إذ أصلها صحرا[٢٦]. ومنه في حروف العلة، أي ما يطرأ على شكل الحرف من تغيير، فيسمى حرف العلة، وعلَّق على ذلك ابن يعيش «معنى الإعلال التغيير والعلة تغير المعلول عما هو عليه وسميت هذه الحروف حروف علة لِكَثرة تغيرها»[٢٧].

ج: **باعتبار عدد الحروف**: عدد مفردات أو مكونات ما ينطبق عليه المصطلح، أي الواقع الحقيقي للمصطلح هو الذي أدى إلى إقراره، كما في الأسماء الستة، وإن لم يصرح ابن يعيش بعلتها، لكن يفهم من كلامه أنها ست مفردات هي (أخو، وأبو، وحمو، وفو، وهنُ، وذو)[٢٨].

د: **باعتبار مواضع النطق**: الدلالة الحقيقية في هذا المحور المصطلحي انطلاقاً من موضع النطق لذا تكون منحصرة في مصطلحات قليلة منها حروف الذّلاقة، والمصمتة، واللينة، والحرف المنحرف، والضاد الشجرية أي انحصرت في مبحث الحروف، قال ابن يعيش عن حروف الذلاقة: «وقيل لها ذلك لأنها تخرج من ذولق [كذا] اللسان وهو صدره وطرفه»[٢٩].

ثانيا: المصطلح والدلالة المجازية

كما بينت مفهوم الدلالة الحقيقية سابقاً، يستلزم علي أن أبين مفهوم الدلالة المجازية، إذ هي ما يراد من اللفظ مما لم يوضع له في اللغة أو في العرف أو الشرع[٣٠]. وقد حضر هذا المفهوم تماماً في المصطلحات النحوية، حين وضعت اللفظة لدلالة لغوية، وجاء النحوي فيما بعد يستعملها مجازاً في دلالة أخرى، وأغلب المصطلحات النحوية مستوحاة من: الحياة اليومية، البيئة.

أ: **مجاز من الحياة اليومية**: المتأمل في المصطلحات النحوية ليقارن معها معطيات الحياة اليومية وما تدور فيها، يجد تلاقحا بينهما، إذ أثرت الحياة اليومية بوضع المصطلحات، وهذه نتيجة طبعية يقرها العقل الإنساني ومن ذلك الظرف، قال فيه ابن يعيش: «أعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتُسمى الأواني ظروفاً لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها»[٣١]. إذ علاقة التلازم وهي المشابهة واضحة وهي ما كان يقع فيه، فالوعاء يوقع فيه أو يُجعَل فيه، وكذلك المعنى النحوي اليوم أو المقعد كلاهما يوقَع فيهما أو يجعل فيهما حدث.

ب: مجاز من تقاليد البيئة: حضرت بيئة النحوي أو غيره في التفكير النحوي في أثناء وضع تأثيل للتسمية، فمن الدوائر التي كانت تحيط بالنحوي حياته اليومية –كما سبق– وبيئته، من هذه البيئة، ارتجال القصيدة، أو النص الأدبي بأي نوع منه، إذ على غراره سميت بعض المصطلحات لا سيَّما (المرتجل)، إذ لجأ النحوي ليبتكر علة أخذ يتلمسها من رحم البيئة العربية، فشبه مادة العَلَم المرتجل قبل إطلاق المصطلح بحالة الشاعر أو الخطيب حين ينشد أو ينشئ قصيدته أو خطبته وهو يرتجل، فقال: «قال الشارح اعلم أن المرتجل في الإعلام ما ارتجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل إليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة، إذا أتى بها من غير فكرة وسابقة رؤية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاد»[٣٢]. يصل بنا ابن يعيش إلى حالة المشابهة هي (الابتكار) في القصيدة، والابتكار في صنع المصطلح يدل على عَلم يسمى بالعَلم المرتجل. وهذا مأخوذ من بيئة العرب الشعرية وطبيعة حياتهم وهو ما يفسر حالة وضع المصطلح في الدرس التعليمي، إذ يحرص المعلم (النحوي) على إيصال علة المصطلح بأقرب صورة. وهذا يفسر أيضاً وضع المصطلحات فيما بعد، أي بعد مدة من وضعها وفعلاً لو رجعت إلى سيبويه والفراء يندر ما تجدهما يبحثان التسمية. وبهذا تنتهي تطبيقات الدلالة في المصطلح النحوي، فقد تبيَّن أنها حقيقية ومجازية والحقيقية باعتبارات الأصل اللغوي، ونوع الحرف، وعدد الحروف، وموضع النطق، ومنها انتقلنا إلى ضفة الدلالة المجازية.

طرائق توليد المصطلح النحوي عند ابن يعيش

يراد بمفهوم التوليد ابتكار اللفظ المصطلحي بعد التفكير، ليوائم المادة النحوية، لأن الألفاظ في اللغة تدل على المفاهيم المتداولة من لدن الناطقين بتلك

اللغة[٣٣]. وما أقف عنده من توليد المصطلح النحوي عندابن يعيش ليس من ابتكاراته، إذ هو مسبوق بستة قرون، استحدث فيها المصطلح النحوي، وما وصلت إليه المصطلحات النحوية إلا في حال الاستقرار، ثم إنه آخر من سبقه هو الزمخشري الذي قد شرح كتابه. وإن التوليد في المصطلح النحوي غير مسبوق درسه إذ وددت أن أسلط الضوء عليه مستعيناً بابن يعيش على الرغم من أنه لم يصرح بالتفكير الأول كما أشرت أعلاه.

ولابد من التنويهبأن ابن يعيش لم يسم ما سميته بطرائق التوليد، بل هي اجتهاد مني، على أساس ملاحظة المصطلحات، فتبين أنها مرة صوتية أو إضافة وغير ذلك كما سيتضح، وللتوليد طرائق أو أنواع منها:

التوليد الصوتي: أي أن محاكاة الصوت هي التي دفعتهم إلى وضع هذا اللفظ دالاً على المفهوم أو المادة النحوية، ومنه في (حروف القلقلة)، إذ يشعر المتكلم حال الوقوف على أحد هذه الحروف بضربة صوتية تقلقل الحرف عن موضعه، فيقول ابن يعيش: «وسميت حروف القلقلة لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت وذلك لشدة الحصر والضغط،حو: الحقّ، اذهب»[٣٤].

التوليد النحوي: يحدث هذا التوليد بإضافة كلمة ذات معنى،حوي إلى كلمة أخرى، فتكون بينهما علاقة تركيبية على أساس التمييز أو غيره، وقد غلبت في المصطلحات النحوية علاقة التمييز كما نراها في (الاسم المبهم، والصفة المشبهة) إذ يقول ابن يعيش في (الظرف المبهم): «والظرف ينقسم إلى مبهم ومؤقت والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه،،حو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالوقت ما دل على زمان بعينه»[٣٥].

إذ لحظ أول الأمر أن الكلمة دلت على شيء وقع فيه الحدث فسماه (ظرف)، إلا أنه لحظ بعد ذلك الإبهام، فركب مصطلحاً ليدل على ذات المفهوم هو (الظرف المبهم). ولعلنا نستذكر عدداً من هذه المصطلحات المولدة من التركيب النحوي وهي (الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وظرف الزمان، وظرف المكان، وحروف الإضافة، واسم الفاعل، وأسماء الأفعال).

التوليد الدلالي: يُراد به نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد[٣٦]. وهذا النوع من خلق المصطلح قد ورد بكثرة في التفكير النحوي. أما في هذا الموضع فهو بيان طريقة توليد مصطلح، وأخصب مثال لذلك ما ورد في مصطلح (البناء)، إذ ألمح إلى ذلك بقوله: «وإنما سمي بناء لأنه لمّا لزم ضرباً واحداً ولم يتغير تغير الإعراب سمي بناء مأخوذاً من بناء الطين والآجر لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك ما ليس ببناء من،حو الخيمة وبيت الشعر، فإنها أشياء منقولة من مكان إلى آخر»[٣٧].

صرح ابن يعيش بهذا النقل الاصطلاحي من الحقيقة إلى المجاز. بقوله «مأخوذاً من بناء الطين والآجر» لعلاقة المشابهة بين الاثنين هي لزوم الحالة الواحدة.

أنواع التسمية في المصطلح النحوي

توزعت تسمية المصطلحات النحوية على أقسام الكلام العربي من منظور القدماء، التسمية الاسمية، التسمية الفعلية، التسمية الحرفية، التسمية المركبة. مقصود كلامي أن النحويين سموا مصطلحات تنضوي في باب أقسام الكلام العربي، مضافاً إليها المركب.

وقد أوردت مثالًا واحدًا لكل قسم، فمن تسمية المصطلح في باب الأسماء: المبتدأ، والاسم المبهم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمثنى، والجمع، والمقصور، والمصدر، واسم كان وغير ذلك وقد أُطلق على اسم الإشارة الاسم المبهم: «ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»[٣٨].

أما الأفعال فنصيبها لا يقل شأناً عن أقسام الكلام الأُخر، إذ علل ابن يعيش تسمية مصطلح (الفعل، والفعل المتعدي، والفعل اللازم، والفعل الناقص، والفعل المضارع، وأفعال القلوب، وأفعال المدح والذم) وغيرها. ومثالنا هو الفعل المتعدي إذ قال عنه ابن يعيش: «ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب يلاقي شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدياً»[٣٩].

ونالت الحروف قسطاً في الشرح غير قليل، منها حرفا التفسير، وحروف الاستقبال، ولام الجنس، ولام العهد، واللام الموطئة للقسم، واللام الفارقة، وهمزة الوصل، وحروف العلة وغيرها. قال عن (اللام الفارقة): «النحويون يسمون هذه اللام (الفارقة) ولام الفصل، وذلك أنها تفصل بين المخففة من الثقيلة وبين النافية»[٤٠]. أما المركب، وهو ما كان مركباً من أكثر من مفردة، ومنه المفعول المطلق، والظرف المبهم، والحال المنتقلة، وحروف الإضافة، والتوكيد المعنوي، وأسماء الأفعال وغير ذلك، وهذا ما ينضوي في قسم الأسماء وبعض منها في قسم الأفعال، كما في الفعل الناقص وغير ذلك، قال ابن يعيش عن الجملة: «وأما عن الجملة الاسمية، فأن يكون الجزء الأول منها اسماً كما سميت الجملة الأولى فعلية، لأن الجزء الأول فعل وذلك،حو: زيد أبوه قائم، ومحمد أخوه منطلق»[٤١].

أنواع العلل في تسمية المصطلح النحوي

عندما أردت أن أضع عنواناً لهذا المبحث دار في خلدي هواجس عدة منها (بواعث تسمية المصطلح)، (دوافع تسمية المصطلح)، (أسرار تسمية المصطلح)، أو (علل تسمية المصطلح)، فأيها أختار، إذ المصاديق تنطبق على كل واحد من هذه التي ذكرت، فآثرت أن أسميها أنواع العلل.

والسؤال الذي يُطرح هل هذه الأنواع من العلل في المصطلح النحوي، هي عينها العلل النحوية التي أطال الوقوف عندها النحاة في إصدار الأحكام النحوية، أو بعض منها ذكروه؟

تكلم النحويون على نحو ثلاثين علة، ومن العلل في تسمية المصطلح النحوي ما يدخل بضمنها كما سجلته علة الفرق، والمشابهة، والأصل، والدلالة أما ما تبقى فلم يذكره النحاة، ويمكن أن يضاف إلى تلك العلل إحدى عشرة علة وهي (العلة اللغوية، وعلة الوظيفة النحوية، والشكل النحوي، والعلة الصوتية، وصفة المصطلح، والسياق، والمنطق، وبحسب ما يدخل عليه المصطلح النحوي، بحسب طبيعة الأسلوب، والأداء، وآخرها العلة البيلوجية).

فضلت أن أنال هذه العلل بحسب معيار الكثرة في شرح المفصل، مع التنويه بأن بعض العلل تساوى فيها عدد المصطلحات من حهة العدد، كما في علة الفرق، وعلة التركيب والأسلوب، وهما العلتان الثانية عشرة والثالثة عشرة وغيرها.

وقبل أن أبدأ بذكر العلل، وقبل العرض والتحليل لابد من التنويه بأن ابن يعيش كان وصفيا في تعليله للمصطلحات، أي من خلال تشخيص المناسبة بين العلة وبين مفهوم المصطلح بعيدًا عن المعيارية في العلة ومناقشتها، مع التزامه الدقة المتناهية في تصوير تلك المناسبة.

١) **العلة اللغوية**: سبق أن عرفنا أن الاشتقاق اللغوي له أثر في إقرار دلالة المصطلح النحوي، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ): «قلت أكثر الاصطلاحات تنقل ألفاظ اللغة إلى معان تشبه المعاني التي وصفها أهل اللغة، لذلك لا تجد لفظاً مخترعاً لم ينطق به أهل اللغة»[٤٢].

وسأقف بالقارئ هذه المرة على الاشتقاق اللغوي لكونه علة على تسمية بعض المصطلحات، وقد شخَّص هذه الحالة ابن يعيش في خمسة وعشرين مصطلحاً، منها (الإعراب، ظرف الزمان، الترخيم، الاستثناء، وغيرها...) قال في مصطلح الإعراب: «أعلم أن الأعراب في اللغة البيان يقال أعربَ عن حاجتهِ إذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام ((**الثيب تعرب عن نفسها**)) وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة يقال: أعرب وتعرب إذا تخلق بأخلاق العرب في البيان والفصاحة...والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[٤٣]. إذ تلمح روح التقارب بين المفهوم النحوي والمعجمي. وهو موافق لمن قبله[٤٤] وبعده[٤٥].

٢) **علة الوظيفة النحوية**: يسمى المصطلح النحوي بسبب ما يقوم أو ما يؤديه من وظيفة، وقد وضح ذلك ابن يعيش في عدد من المصطلحات منها (حروف الإضافة والفصل، وضمير العماد، والصلة، وأفعال المقاربة، وحروف الجر، وحرف التفسير، وهمزة الوصل). ومن أقواله ما كان في حروف الإضافة: «وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها»[٤٦]. وقد صرح بذلك الزمخشري[٤٧] وبقولهما أخذ الرضي الاسترابادي (ت: ٦٨٦هـ) «ويسميها بعضهم حروف الإضافة لهذا المعنى، أي تضيف الاسم إلى الأسماء أي توصلها إليها»[٤٨].

٣) الشكل النحوي: أي شكل التركيب في المفردة النحوية، وهذا ما،جده في شرح المفصل في ثمانية مواضع هي (الجملة الاسمية، والتوكيد اللفظي، والضمير المتصل، والضمير المنفصل، والجمع السالم، وجمع التكسير، وتسمية الهمزة ألفا، والمنقوص). حدثنا ابن يعيش عن جمع المذكر السالم وعن سبب تسميته بالسالم: «ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير»[٤٩]. وهذا ما أقره النحويون في مدوناتهم، حين رأوا أن مفرد الجمع لا يدخله تغيير في،وع حروفه أو عددها، إلا عند الإعلال[٥٠].

٤) الدلالة: اعتل النحويون بهذه العلة في تعليلاتهم النحوية[٥١]، لكونها معياراً من المعايير التي أسهمت في تسجيل المصداق النحوي، إذ المعنى المترتب من وراء استعمال هذا المفهوم هو الذي دفع النحوي لأن يفكر بسببه أن يسمي المادة النحوية بهذا الاصطلاح، وقد صرح النحويون بما يخص هذا المصداق في كثير من أبوابهم النحوية منها (الظرف المبهم، والتمييز، والموصول، والفعل الناقص، وكان التامة، وحروف الاستقبال). وقد تعقب ابن يعيش عَشَرة مواضع، فيقول عن الفعل الناقص: «وتسمى أفعالاً ناقصة، وأفعالاً عبارة، فإما كونها أفعالاً... وإما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه، وعلى ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة»[٥٢].

وازن ابن يعيش بين الفعل بصورته الاعتيادية وما يطلق عليه من حيث الحدث والزمن، فتشكلت منه دلالة معينة، كأن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً وبين فعل آخر يدل على الزمن الماضي أو المضارع مجرد عن الحدث، فيكون معناه ناقصاً لا يتم

إلاّ بورود يتآزر مع توقيته لقبه ب، (الناقص). ولم يبحث النحويون ذلك على الرغم من إضافة بعضهم العمل النحوي ومنهم ابن هشام(ت: ٧٦١هـ) «وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً لَمَ سميّ نقصاً فعلى ما اخترناهن سميه ناقصاً لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول»[٥٣]. تناغم طرح ابن يعيش مع من جاء بعده كما رأينا في جزئيةابن هشام، وما نراه عند أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل[٥٤] والمُرادي في توضيح المقاصد والمسالك[٥٥].

٥) **العلة الصوتية**: تسنى عامل آخر تمت في ضوئه تسمية المصطلح النحوي، وهو العامل الصوتي، وقد بان الأثر الصوتي في تأصيل التسمية في ما وقفت عليه من طرائق توليد المصطلح النحوي، وفي هذا الموضع أصبح الموضع الصوتي علة على اختيار مصداق للمفهوم النحوي، وذلك في خمسة مواضع من شرح المفصل وهي الضاد الشجرية، والحروف اللينة، وحروف الذلاقة، وحروف القلقلة، والحروف الأسلية. وقد يستفسر بعض عن (العلة الصوتية)، والمراد بها موضع النطق أو المخرج، فقال ابن يعيش عن مجموعة الحروف الصفيرية: «والصاد والسين والزاي (أسلية) لأن مبدأها في أسلة اللسان والضاد والدال»[٥٦]. وما ذهب إليه ابن يعيش عينه مذهب سيبويه: «ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد»[٥٧] وبه أخذ المحدثون[٥٨] لكنهم لم يعرجوا على علة التسمية.

٦) **صفة المصطلح**: تنهض الصفة الغالبة أو الظاهرة في المفهوم النحوي باعثاً على إقرار مصداق لذلك المفهوم. فالصفة المتوافرة على المفهوم النحوي في الحال المنتقلة هي (الانتقال)، والحرف المنحرف هي (الانحراف)، والحرف المكرر هي

(التكرار). يقول ابن يعيش عن الحال المنتقلة عندما أصَّل لتسميتها: «الحال على ضربين، فالضرب الأول ما كان منتقلاً كقولك: جاء زيد راكباً، فراكباً حال وليس الركوب بصفة ثابتة إنَّما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما أخبر به»[٥٩]. فالصفة الطاغية في: جاء زيد راكباً، هي الركوب وهذه الحال متغيرة قد يجيء راكباً وقد لا يجيء، إذ يغلب الانتقال في هذه الحال، فلربما يأتي ماشياً، لذا قرَّ في أذهان النحويين تسميتها (بالحال المنتقلة)[٦٠].

٧) **السياق**: أكد الباحثون أهمية السياق في البحث النحوي، فقال الدكتور حسن الملخ: «مؤشر سياقي في التقعيد النحوي، يؤخذ به عند تحقيق أمن اللبس في موقف الحوار، والخبر، والاستخبار»[٦١]. وأخذ النحويون سياق الحال في،ظر الاعتبار عندما عللوا أحكامهم النحوية لا سيَّما في باب الحذف[٦٢].

واصَّل ابن يعيش لتسمية بعض المصطلحات من خلال السياق، إذ انبرى السياق عنده حينما تكلم على أنواع البدل تحديداً في (بدل الغلط)، أي بعد أن صيغت الجملة، واكتشف منشؤها خطأ في ألفاظها: «وأما الرابع وهو بدل الغلط والنسيان... وإنما يكون مثله في بدأت الكلام وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده، فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو:(مررت برجل حمار) كأنَّك أردت أن تقول مررت بحمار، فسبق لسانك إلى ذكر الرجل، فتداركت وأبدلت منه ما تريد»[٦٣]. السياق اللفظي تمثل في علاقات الألفاظ فيما بينها ودلالتها على مقصود معين، فدل اللفظ على عدم دلالة أو على عدم غرض، لذا جاءت التسمية بناء على سياق اللفظ.

٨) **العلة المنطقية**: لا أعني به المنطق الصرف أو آلة العلوم، بل ما يقتضيه المنطق السليم، لتعليل الحالة المصطلحية أو معالجتها، وقد تمثل العلاج المنطقي في مفاصل الحياة كلها لاسيما العربية وبالدقة في التأصيل التسموي للمصطلح النحوي، ومنه في (التعدي واللزوم، والمفعول المطلق، وأم المنقطعة) يقول ابن يعيش عن التعدي واللزوم: «ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين، ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثر فيه، فيسمى متعدياً، وضرب منهما لا يلاقي شيئا فيسمى غير متعدٍ، فكل حركة للجسم كانت ملاقيه [كذا] لغيره كانت لازمة، أي هي لازمة للفاعل، لا تتجاوزه،حو: قام وقعد»[٦٤]. ولو تطلعت إلى النص بتأمل، بدءاً من قولته «فكل حركة للجسم كانت ملاقيه...» تتذكر أو تتلمس الاستدلال والقياس المنطقي بوضوح عنده.

ومما ألفت النظر إليه أن ابن يعيش في هذا الموضع بعد أن استدل لمعنى التعدي واللزوم، عدهُ مهاداً لموضع لاحق فصّل القول في علة التعدي واللزوم جاعلاً منها بالدرجة الأولى هي اللغة أو المعجم[٦٥]. أظن أن ابن يعيش ينفرد بهذا القياس أو الاستدلال، في حين أن النحويين يلتزمون المعيار اللغوي في تأصيل التسمية[٦٦].

بحسب ما يدخل عليه:

في البدء رصد النحويون مفهوماً،حوياً يدخل على مركب،حوي، فاضطروا لتسميته بحسب ما يدخل عليه، ووجدت هذا في اللام فقط، فإنْ دخلت على ما يتعلق بالجنس، فهي لام الجنس، وإنْ بالعهد، فهي (لام العهد)، وإنْ بالشرط، فهي(لام الشرط)، وإنْ بالقسم فهي (لام القسم)، أو(اللام الموطئة للقسم)، قال ابن يعيش عن اللام الموطئة للقسم: «هذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط لدخولها

على حرف الشرط، وبعضهم يسميها (الموطئه)؛ لأنَّها يتعقلها جواب القسم كأنها توطئة لذكر الجواب وليست جواباً للقسم»[٦٧].

بالعود على كتب حروف المعاني، نجد أصحابها لم يتناحروا مع ابن يعيش، إذ يقول المُرادي (ت:٧٤٩هـ): «وإنما سميت هذه اللام موطئة؛ لأنها وطئت للجواب، وتسمى أيضاً المؤذنة»[٦٨]. ويتفق معهما ابن هشام[٦٩].

١٠) **المشابهة**: هي علة عند النحويين تلحق الشيء بشبيهه في الحكم، وتخرجه عن أصله[٧٠]. وأكدها سيبويه بقوله: «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء»[٧١]. وعند النظر في الأشباه والنظائر للسيوطي (ت٩١١هـ)، يتضح أن النحويين اعتلوا بها في الأحكام النحوية «الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه»[٧٢]. أما هذه المرة فإن المشابهة تمثل،وعاً من العلل في تعليل تسمية المصطلح. إذ وردت عند ابن يعيش أربع مرات في تسميته (البناء، والمصدر، والصفة المشبهة، وجمع التكسير).

يفهم من كلامه على الصفة المشبهة في أثناء الحد المشابهة مع اسم الفاعل إذ يقول: «الصفة المشبهة باسم الفاعل، ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها مجرى أسماء الفاعلين... وصفة مشبهة باسم الفاعل فهي دونها في المنزلة؛ لأنَّ المشبهة بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه»[٧٣]. ويفهم من كلام ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) أنَّها شابهت اسم الفاعل في العمل: «والمراد بكونها مشبهة:أنها شبهت باسم الفاعل، فنصبت وهي بذاتها لا تقتضي منصوباً»[٧٤].

علة الفرق:

اعتل بها النحويون في أبواب عدة من النحو العربي، ومعناها واضح، ومثالها فيما ذهبوا إليه في رفع الفاعل، ونصب المفعول للفرق بينهما(٧٥). وقد انتفع منها النحويون في تأصيلهم تسمية اسم كانوخبرها، إذ يقول ابن يعيش: «وحيث كانت داخلة على المبتدأ، والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول... ولذلك قيل لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول»(٧٦).

يعلن ابن يعيش عن اسمية (اسم كان، وخبرها)، للتفريق مع الفاعل والمفعول به، إذ كان مشبهة بالفعل من حيث العمل، فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول به، كما أنَّ كان ترفع الأول اسمها، وتنصب الثاني خبرها. بينما علل بعض النحويين (اسم كان وخبرها) بعلة الاختصار: «ويسمى المرفوع اسم كان والمنصوب خبر كان اختصاراً، فإن قولك اسم كان أخصر، من قولك الاسم المرفوع بـ (كان)، وخبر الاسم المرفوع ب كان. وليس لها في الحقيقة اسم ولا خبر، لكن قد يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة»(٧٧).

بحسب طبيعة الأسلوب:

أي ما يقصده منتِج التركيب من معنى، هو يصير علة للتسمية، فلو أراد منتج إحدى الجمل أو النص من،صه الأمرَ، يسمى هذا الأسلوب الأمر، وكذلك التوكيد وغيرهما. وقد ألمح إلى ذلك ابن يعيش في (العَرْض والتحضيض)، قال عن العرض: «وأما العرض، فقولك ألا تنزل عندنا تصب خيراً، فقولك: ألا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر ألا تفعل كذا وكذا وكذا يعرض عليه وتصب خيراً جوابه،

وهو داخل في جواب الاستفهام ألا أنه لما كان القصد فيه إلى العرض وإن كان لفظه استفهاماً، سماه عرضاً وتقديره إن تنزل عندنا تصب خيراً»[٧٨].

علة الأداء:

أقصد بالأداء، الطريقة التي يؤدى بها المصطلح، إما في القلب، وإما في الخارج الملموس. ففي القلب تسمى (أفعال القلوب)، ويقول عنها ابن يعيش: «اعلم أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علم، وظن وشك، فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً»[٧٩].

وإما ما يؤدى في الخارج العقلي مثلا (ضرب)، فيسمى فعلاً بلا قيد، ومن هذا النوع ما يؤدى بالعين الباصرة، كما في (رأى) فيقولون عنه (بصري)، أو بمعنى علمت، فيقولون عنه (قلبي)، ندرك ذلك في نص ابن يعيش: «رأيت تجيء على ضربين: **أحدهما**: بمعنى أدرك الحاسة تقول: رأيت زيداً، أي أبصرته، فتتعدى إلى مفعول واحد ولا يكون ذلك... **والثاني**: أن تكون رؤية القلب، فتتعدى إلى مفعولين»[٨٠]. وقد ميز المبرد (ت:٢٨٥هـ) هذه الأفعال القلبية والبصرية بوضوح. من دون تعليل التسمية. في حين عللها ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) متفقاً مع ابن يعيش: «وتسمى هذه الأفعال المذكورة وما كان في معناها (قلبية) بمعنى أن معانيها قائمة في القلب»[٨١]. وسميت بالقلبية عند القدماء، لاعتقادهم أن مركزها القلب كما يوضح المحدثون[٨٢].

العلة البيلوجية:

وتعني البايلوجي المصطلح اللاتيني الخاص بالعلم الذي يدرس جسم الإنسان ومكوناته (علم الأحياء)، وظف النحاة بعضا من مكونات جسم الإنسان في تأصيل تسمية بعض المصطلحات وتعليلها، ولاسيَّما مصطلح الأطباق عند النحويين، نلمس ذلك عند ابن يعيش: «ومعنى الإطباق، أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك وثلاثة منها مستعلية من غير إطباق»[٨٣].

لعل نص ابن يعيش يتناغم مع ما ذهب إليه ابن عصفور (ت:٩٦٩هـ): «والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له والانفتاح ضد ذلك»[٨٤].ويعلل بعض المحدثين، ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر بعلتين: »وإما الإطباق فله معنيان: (١) جذب المخرج الغاري في اتجاه الطبق، وهذا بهذا عملية عكسية للتغوير... (٢) ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الطبق وتحركه إلى الخلف قليلاً، في اتجاه الحائط الخلفي للحلق»[٨٥].

والدكتور أحمد مختار عمر يتفق في المعنى الثاني مع سيبويه. إذا رجعت إلى كتابه[٨٦]، وابن يعيش وابن عصفور، مع اختلاف يسير في التعبير.

علة الأصل:

استعملها النحويون، وسموها علة الرجوع إلى الأصل، أو مراعاة الأصل[٨٧]. أفاد منها ابن يعيش في موضع واحد في شرحه، حينما رد علة تسمية المفعول معه إلى أصل تركيبه، كما في جاء البرد والطيالسة، فأصلهُ (مع الطيالسة): «أعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو... فإذا قلت استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، فالأصل استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة، وكانت الواو ومع يتقارب

معنياهما وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام مع؛ لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها»(٨٨).

وإلى ذلك أشار عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) لكنه من دون أن يصرح بعلة الأصل: «قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة، وما صنعت وأباك، والمعنى استوي الماء مع الخشبة وما صنعت مع أبيك...»(٨٩).

قطاف البحث

شذرة ختام البحث، أن الشكر لله على إنجازه، وأن يمد الله بوسعي على أن أتشرف بخدمة لغتنا الشريفة اللطيفة، ولغة القرآن المعجز، وأود تسجيل أبرز النتائج التي توصلت إليها:

١. من خلال الرصد والعرض للعينات المصطلحية تبين أن المصطلح النحوي، وتعليله كان له،صيبه البارز في شرح المفصل مما يدل على أهميته واهتمام النحاة به من جهة التعليل لاختيار الاسم والتماس المناسبة بين المفهوم وذلك المصطلح.

٢. في الممارسة المصطلحية لدى النحاة تجد توحيدا لديهم، فابن يعيش متفق مع أغلب النحويين في تأصيل تسمية بعض المصطلحات النحوية تماماً. سواء أكانوا متقدمين أم متأخرين عنه، مع الإحساس برائحة الافتراق، ففي بعض الأحيان يلتقي ابن يعيش مع الزمخشري، وفي أحيان أخرى يتفوق عليه، ويفترق عنه.

٣. ارتكز عمل النحويين بصورة عامة وابن يعيش تحديدا على الجانب العملي في اللسانيات المصطلحية بعيد عن التنظير والتفكير في حدود وضع المصطلحات، وآليات توليدها، وتكوينها، وهذا ما انعكس على النظرية النحوية، فلم يفرد

النحويون عامة، ولا ابن يعيش خاصة مبحثاً لتعليل تسمية المصطلحات النحوية، بل متناثرة هنا وهناك.

٤. التسمية عند ابن يعيش كانت في الاسم، والفعل، والحرف، وفي المركب، أو الأسلوب (العرض، النداء). واستعان بطرائق صوتية ودلالية ونحوية عند توليد المصطلح النحوي.

٥. تمثلت الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية بوضوح في المصطلح النحوي، فبعض منها حمل على أصله اللغوي مثل (المثنى)، وبعض منها حمل على الدلالة المجازية مثل (الظرف).

٦. هنالك ترابط بين علم النحو والمجالات الأخر، إذ تداخلت العلوم في تأصيل التسمية للمصطلح النحوي ولا سيما المنطق، والبيولوجي، وعلم النفس كما في (الأفعال القلبية)، والاجتماع.

٧. في الدرس النحوي رصد النحويون ثلاثين علة، ورد منها في تعليل المصطلح النحوي لدى ابن يعيش (المشابهة، والفرق، والدلالة، وسياق الحال، والأصل)، وحاول البحث إضافة إحدى عشرة علة أخرى هي (العلة اللغوية، وعلة الوظيفة النحوية، والشكل النحوي، والصوتية، وصفة المصطلح، والسياق، والمنطق، وبحسب ما يدخل عليه المصطلح النحوي، بحسب طبيعة الأسلوب، والأداء، وآخرها العلة البيلوجية).

٨. التزم ابن يعيش منهجاً في تأصيله تسمية المصطلحات النحوية.

٩. انعكست الحياة اليومية والبيئة العربية من قبيل ارتجال القصيدة أو الخطبة أو بيت الشعر على بعض المصطلحات وكان لها حضور واضح، وهذا يفسر علاقة الحياة الاجتماعية بالنحو العربي وانعكاسها عليه.

١. ابن يعيش النحوي (الدكتور عبد الإله نبهان):١٧٠.
٢. شرح المفصل (ابن يعيش): مج١:٢/ ٣٧٢.
٣. شرح المفصل: مج١،٢/ ٣٩١.وينظر الأمر نفسه في (الحال المؤكدة):مج١،٢/ ٣٩١
٤. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (الزمخشري): ٣٤.
٥. شرح المفصل:مج ١،٢ / ٤١٤.
٦. شرح المفصل:مج ٢، ٣ / ٦.
٧. شرح المفصل:مج ٣،٨ / ٦٠٣.
٨. شرح المفصل:مج ٣،٨ / ٦٠٣.
٩. شرح المفصل:مج ١، ٢/ ٤٠٣- ٤٠٤.
١٠. شرح المفصل:مج: ٢، ٣/ ٢١.
١١. شرح المفصل:مج: ٢، ٤/ ٢٥١.
١٢. المفصل: ٥٤.
١٣. المفصل: ٥٤.
١٤. شرح المفصل: مج ٢،٥/ ٣٦١
١٥. شرح المفصل: مج ٣،٨/ ٤٧١.
١٦. شرح المفصل: مج ٣،٧/ ٢٢٣.
١٧. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (المرادي): ٨٥-٨٨.
١٨. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (الصبّان): ٣/ ١٢٥.
١٩. ينظر: علم الدلالة (منقور عبد الجليل):٧٣.
٢٠. ينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة:٣٧.
٢١. التعريفات (الشريف الجرجاني): ٣٢.
٢٢. شرح المفصل: مج ٣،٤/ ٣٣١.
٢٣. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (الراغب الأصفهاني): ١٧٨. (ثني).
٢٤. ينظر: شرح المفصل على التوالي: مج ٢،٥/ ٣٦١، ٢/ ٥/ ٣،٧،٤٩٢/ ٢٢٧. ٣،٧/ ٣٠٩.
٢٥. ينظر: شرح المفصل: مج: ٢، ٥/ ٥٢٨.
٢٦. ينظر: شرح المفصل: مج: ٢، ٥/ ٢٩.
٢٧. شرح المفصل: مج ١٠،٤/ ٤٠٠.
٢٨. شرح المفصل: مج ١، ١/ ١٠١.

٢٩. شرح المفصل: مج ١،٤/ ٥٠١. وينظر: في الصحيفة،فسها الحرف المنحرف واللين والضاد الشجرية.
٣٠. ينظر: الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى (الدكتور حامد كاظم):٩٧.
٣١. شرح المفصل: مج ١،٢/ ٣٤١.للاستزادة ينظر(جمع التكسير): ٢،٥/ ٣٦٨.
٣٢. شرح المفصل: مج: ١، ١/ ٦٧.
٣٣. ينظر: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (الدكتور علي القاسمي):٣٥٥.
٣٤. شرح المفصل: مج ٤،١٠/ ٥٠٠. وينظر للاستزادة الحرف المكرر: ٤،١٠/ ٥٠١.
٣٥. شرح المفصل: مج ١،٢/ ٣٤٢.
٣٦. ينظر علم المصطلح: ٣٥٦.
٣٧. شرح المفصل: مج ٢،٣/ ١٥. وللاستزادة ينظر: الكناية،١،١/ ٩٤.
٣٨. شرح المفصل: مج ٢،٣/ ٨٣.
٣٩. شرح المفصل: مج ١،١/ ٢٤٣.
٤٠. شرح المفصل: مج ٩،٤/ ١٢٧.
٤١. شرح المفصل: ١/ ٨٩، المطبعة المنيرية من دون تحقيق.
٤٢. التذييل والتكميل (أبو حيان الأندلسي): ١/ ٢٧٢.
٤٣. شرح المفصل: مج: ١، ١/ ١٤٠.
٤٤. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (عبد القاهر الجرجاني):١/ ٩٧.
٤٥. ينظر: كشف الظنون (التهانوي):١/ ٢٣٣.
٤٦. شرح المفصل: مج ١،٢/ ٤٨٦.
٤٧. ينظر: المفصل: ١١٢.
٤٨. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (الرضي):٤/ ٢٦١.
٤٩. شرح المفصل: مج ٢،٥/ ٣٦١.
٥٠. ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (عبد الله بن صالح الفوزان):١/ ٦٢.
٥١. ينظر شرح ألفية ابن معط:١/ ١٢٤.
٥٢. شرح المفصل: مج: ٣، ٧/ ٣٥٣.
٥٣. شرح قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام): ١/ ١٣٧.
٥٤. ينظر: التذييل والتكميل:١/ ١٣٢.
٥٥. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (المُرادي): ٤٩٨.
٥٦. شرح المفصل:٤، ١٠/ ٥٠١.

٥٧. الكتاب: ٣/ ٤٣٣.
٥٨. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية (الدكتور غانم قدوري الحمد):٨٤
٥٩. شرح المفصل:٢/ ٣١١.
٦٠. ينظر: النحو الوافي (عباس حسن):٢/ ٣٦٦.
٦١. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين (الدكتور حسن الملخ):١٣٣.
٦٢. ينظر: علل النحو (ابن الوراق):٣٢.
٦٣. شرح المفصل: مج٢، ٣/ ٦٣١.
٦٤. شرح المفصل: مج ١، ١/ ٢٤٣.
٦٥. شرح المفصل:مج٣، ٧/ ٣٠٩.
٦٦. ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (د. يحيى عبابنه):٣٢.
٦٧. شرح المفصل: ٩،٤٤٠/ ١١٩.
٦٨. الجنى الداني في حروف المعاني (المُرادي):١٧٠.
٦٩. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ابن هشام):١/ ٣١٠.
٧٠. ينظر العلة النحوية في شروح ألفية ابن معط المطبوعة (شيماء رشيد) رسالة ماجستير كلية الآداب/ جامعة القادسية:١٢٨.
٧١. الكتاب: ٣/ ٢٧٨.
٧٢. الأشباه والنظائر في النحو (السيوطي):٢/ ١٨١.
٧٣. شرح المفصل: مج٣، ٦/ ١٢٢-١٢٣.
٧٤. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): ٦/ ٢٧٧٠.
٧٥. ينظر العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (حسن ياسين) رسالة ماجستير، كلية الآداب/ جامعة بغداد: ٢٧.
٧٦. شرح المفصل: مج: ٣، ٧/ ٣٥٤.
٧٧. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (النيلي): ٢/ ٣- ٤
٧٨. شرح المفصل: مج ٣، ٧/ ٢٨٨. وينظر: التحضيض:مج٤، ٨/ ٦٦.
٧٩. شرح المفصل: مج ٣، ٧ / ٣٣٤.
٨٠. شرح المفصل: مج ٣، ٧ / ٣٣٩.
٨١. ينظر: المقتضب (المبرد):٣/ ١٢٢.
٨٢. ينظر: معاني النحو (الدكتور فاضل السامرائي): / ٦، و:النحو الوافي:٢/ ٤.
٨٣. شرح المفصل: مج ٤، ٩ / ١٧٣. وينظر الاستعلاء في الصحيفة نفسها.

٨٤. المقرب (ابن عصفور): ٢/ ٣٥٩.
٨٥. دراسة الصوت اللغوي(الدكتور أحمد مختار عمر):١٢٤- ١٢٥.
٨٦. ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٦.
٨٧. ينظر: العلة النحوية في شروح ألفية ابن معط المطبوعة:١٠٧.
٨٨. شرح المفصل: مج: ١، ٢، ٣٥٦- ٣٥٧.
٨٩. المقتصد في شرح الإيضاح:٢/ ٦٥٩.

المصادر والمراجع

١. ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نبهان.
٢. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: د.حسن هنداوي، (د.ط) دار القلم، دمشق، سوريا، (د.ت).
٤. تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، الدكتور يحيى عبابنة، ط١، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ٢٠٠٦م.
٥. التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت:٨١٦هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، ط٢، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المُرادي، (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
٧. الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المُرادي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: طه محسن، طبعة جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبّان، تحقيق: طه عبد الرزاق سعد، د.ط.
٩. دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، د.ط. عالم الكتب، القاهرة - مصر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٠. الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى، حامد كاظم عباس، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق ٢٠٠٤م.
١١. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله صالح الفوزان، (د.ط) دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ - ١٩٩٨م.
١٢. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الأمام جمال الدين بن مالك، (د.ط)، انتشارات،اصر خسرو، طهران إيران د.ت.
١٣. شرح ألفية ابن معط، (المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة المخفية)، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ابن القواس) (ت:٦٩٦هـ) تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥م.
١٤. شرح التسهيل، المسمى (تمهيد) القواعد بشرح تسهيل الفوائد محمد بن يوسف بن أحمد المعروف،اظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة،

ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٥. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي (ت:٦٨٦هـ) تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصادق، طهران، إيران ١٣٨٦ ش.ق.
١٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، (د.ط)، (د.ت).
١٧. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر (د.ت).
١٨. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ) من دون تحقيق، المطبعة المنيرية، د.ت، د.ط.
١٩. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي (ت: ق ٧هـ) تحقيق: محسن بن سالم العميري، (د.ط)، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
٢٠. العلة النحوية في شروح ألفية ابن معط المطبوعة، شيماء رشيد حمود، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية ٢٠٠٨م.
٢١. علل النحو أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت: ٣٨١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢م.
٢٢. العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (حسن ياسين) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
٢٣. علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الدكتور علي القاسمي، ط١، مكتبة لبنان، ناشرون ٢٠٠١م.
٢٤. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
٢٥. كتاب سيبويه، أبو بِشْر عمر بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ) تحقيق:عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، (د.ت).
٢٦. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد لن علي بن محمد التهانوي (ت:١١٥٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٧. المدخل إلى علم أصوات العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، المجمع العلمي العراقي١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٨. معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، ط٢، دار الفكر، الأردن ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٩. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، ط٢، طليعة النور، قم، إيران.(د.ت).
٣٠. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) منشور على الانترنيت. http:www.al-mostafa.com

٣١. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) تحقيق: كاظم بحر المُرْجان، دار الرشيد، العراق ١٩٨٢م.
٣٢. المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عُظيمة، د.ط، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٣. المقرب، علي بن مؤمن (ابن عصفور) (ت:٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
٣٤. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، قم، إيران، د.ت.
٣٥. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الدكتور حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.
٣٦. النحو الوافي، عباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر، د.ت.
٣٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
٣٨. المصطلح النحوي واصل الدلالة، دراسة ابستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، الدكتور رياض عثمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.